



The Role of the Tribe in the Reproduction of Power in Libya

Abdulrahman Abdarraim omar Abdulaziz *

Department of Sociology, Faculty of Education, Bani Walid University, Bani Walid, Libya

دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا

عبد الرحمن عبد الرحيم عمر عبد العزيز *
قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا.

*Corresponding author: albarghoty1821979@gmail.com

Received: October 23, 2025

Accepted: December 01, 2025

Published: December 04, 2025

Abstract:

The paper, "The Role of the Tribe in the Reproduction of Power in Libya," discusses the role of the tribe in the reproduction of power in Libya across various historical stages, starting from the pre-colonial era, through the period of Italian colonization, the independence and monarchy phase, reaching the Qaddafi regime, and the post-2011 era. The study aims to understand the complex relationship between the traditional authority of the tribes and the modern central authority, and how tribes influence the political, social, and economic balances in the country. The study employs a political sociology perspective to analyze the relationship between the tribe and the state, highlighting the internal social networks of the tribes, traditional leadership, community loyalties, as well as tribal strategies for managing resources and local conflicts. The results indicate that Libyan tribes have always played a pivotal role in protecting local society, formulating political alliances, and managing conflicts, whether in confronting occupation, during the modern state period, or through the complex transitional periods after 2011. The paper reviews the mechanisms of tribal power reproduction, such as: tribal and political alliances, control over economic resources, traditional leadership and symbolic legitimacy, social and cultural role, management of local conflicts, and direct political influence. The study shows that these mechanisms enable the tribes to maintain their influence and the continuity of their impact across generations, even amid the challenges of the central state or armed conflicts. The paper concludes that the tribe in Libya is not just a traditional social entity, but a flexible socio-political force capable of influencing national and local policies and reproducing authority within a complex context that combines the traditional structure of the state and modern

authority, making the understanding of its role fundamental for any strategies aimed at achieving political and social stability in Libya.

Keywords: Libya, Tribe, Authority, Political Reproduction, Social Structure.

المخلص

تناقش هذه الورقة العلمية "دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا" دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا عبر مختلف المراحل التاريخية، بدءًا مما قبل الاستعمار، مرورًا بفترة الاستعمار الإيطالي، ومرحلة الاستقلال ونظام الملكية، وصولًا إلى حكم القذافي وما بعد 2011. وتهدف الدراسة إلى فهم العلاقة المعقدة بين السلطة التقليدية للقبائل والسلطة المركزية الحديثة، وكيفية تأثير القبائل في التوازنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد. تعتمد الدراسة على منظور علم الاجتماع السياسي لتحليل العلاقة بين القبيلة والدولة، سلطة الضوء على الشبكات الاجتماعية الداخلية للقبائل، الزعامة التقليدية، والولاءات المجتمعية، فضلاً عن استراتيجيات القبائل في إدارة الموارد والنزاعات المحلية. وتشير النتائج إلى أن القبائل الليبية لطالما لعبت دورًا محوريًا في حماية المجتمع المحلي، وصياغة التحالفات السياسية، وإدارة الصراعات، سواء في مواجهة الاحتلال، أو في فترة الدولة الحديثة، أو خلال الفترات الانتقالية المعقدة بعد 2011. تستعرض الورقة آليات إعادة إنتاج السلطة القبليّة، مثل: التحالفات القبليّة والسياسية، السيطرة على الموارد الاقتصادية، الزعامة التقليدية والشرعية الرمزية، الدور الاجتماعي والثقافي، إدارة الصراعات المحلية، والنفوذ السياسي المباشر. وتبين الدراسة أن هذه الآليات تمكّن القبائل من الحفاظ على نفوذها واستمرارية تأثيرها عبر الأجيال، حتى في ظل تحديات الدولة المركزية أو الصراعات المسلحة. وتخلص الورقة إلى أن القبيلة في ليبيا ليست مجرد كيان اجتماعي تقليدي، بل هي قوة سياسية واجتماعية قابلة للتكيف، قادرة على التأثير في السياسات الوطنية والمحلية، وإعادة إنتاج السلطة ضمن سياق معقد يجمع بين البنية التقليدية للدولة والسلطة الحديثة، ما يجعل فهم دورها أساسًا لأي استراتيجيات تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، القبيلة، السلطة، إعادة الإنتاج السياسي، البنية الاجتماعية.

المقدمة

تُشكل القبيلة أحد أقدم التنظيمات الاجتماعية في ليبيا، وهي تمتلك بنية قوية تمتد عبر الأجيال، مما يجعلها قوة اجتماعية ذات تأثير مباشر على السياسة المحلية والوطنية. بعد الاستقلال عام 1951، لعبت القبائل دورًا في دعم الدولة أو الضغط عليها وفق مصالحها، وقد تعمق هذا الدور في فترات ضعف الدولة المركزية، مثل الفترة التي أعقبت سقوط النظام في 2011. وتتناول هذه الورقة دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة، من خلال دراسة التاريخ السياسي للقبيلة، وتأثيرها في النظم المحلية، واستراتيجياتها في توجيه السلطة وإعادة إنتاجها عبر الأجيال.

مشكلة البحث

على الرغم من التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا منذ الاستقلال وحتى اليوم، لا تزال القبيلة تُمثل لاعبًا رئيسيًا في هيكل السلطة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. ومع انهيار الدولة المركزية بعد عام 2011، ازدادت أهمية القبيلة في إعادة إنتاج السلطة، ليس فقط كعنصر اجتماعي، بل كقوة سياسية واقتصادية تؤثر في موازين القوى وصنع القرار. تكمن مشكلة البحث في السؤال التالي: كيف تُسهم القبائل الليبية في إعادة إنتاج السلطة، وما الآليات التي تستخدمها للحفاظ على نفوذها في ظل غياب الدولة القوية والمؤسسات الرسمية الفاعلة؟ تتبع أهمية هذه المشكلة من الحاجة إلى فهم العلاقة بين البنية القبليّة والسلطة السياسية في ليبيا، وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخصوصًا في مرحلة ما بعد 2011 التي شهدت صراعًا على السلطة بين الدولة والمكونات القبليّة المختلفة.

تساؤلات الدراسة

- انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:
1. كيف ساهمت القبائل الليبية تاريخياً في إعادة إنتاج السلطة منذ ما قبل الاستعمار وحتى مرحلة ما بعد 2011؟
 2. ما هي الآليات والأساليب التي تستخدمها القبائل للحفاظ على نفوذها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؟
 3. كيف تؤثر القبائل على العلاقة بين السلطة الرسمية والمجتمعات المحلية في ليبيا؟

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تلعبه القبائل في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا، خصوصاً في ظل ضعف الدولة المركزية وعدم استقرار المؤسسات الرسمية. ويمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

أهمية علمية:

1. يُساهم البحث في سدّ الفجوة المعرفية المتعلقة بدور القبيلة في البنية السياسية الليبية، ويقدم إطاراً نظرياً لفهم العلاقة بين السلطة التقليدية والسلطة الرسمية.
2. يُوضح آليات تأثير القبيلة على السياسة وصنع القرار، مما يُعزز الدراسات الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

أهمية عملية:

1. يُزود صانعي القرار بمعلومات دقيقة عن كيفية تعامل الدولة مع القبائل لضمان استقرار المجتمع وتوحيد السلطة.
2. يُساعد في تطوير سياسات دمج القبائل في الهياكل الرسمية بما يوازن بين السلطة المحلية والمركزية ويحد من النزاعات حول الموارد والسلطة.

أهمية اجتماعية:

1. يُساهم في فهم دور القبيلة في تعزيز الهوية الاجتماعية والولاء المحلي، وهو أمر مهم لبناء السلام الاجتماعي.
2. يُساعد على توعية المجتمع بأهمية التنسيق بين السلطة التقليدية والسلطة الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي.

أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى دراسة دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا من خلال الأهداف التالية:
1. التعرف على الأبعاد التاريخية للقبيلة ودورها في السلطة السياسية في ليبيا منذ ما قبل الاستعمار وحتى مرحلة ما بعد 2011.
 2. تحليل الآليات والأساليب التي تستخدمها القبائل في إعادة إنتاج السلطة والمحافظة على نفوذها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
 3. دراسة العلاقة بين القبيلة والدولة، وكيفية تأثير هذه العلاقة على استقرار المجتمع والسياسة الوطنية.
 4. تسليط الضوء على دور الزعامة التقليدية والرمزية للقبائل في تشكيل مراكز القوة المحلية والتأثير في صناعة القرار.
 5. تقديم توصيات عملية لتعزيز الشراكة بين الدولة والقبائل بما يضمن التوازن بين السلطة المركزية والقوة القبلية، ويسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

1. القبيلة

القبيلة هي وحدة اجتماعية تقليدية قائمة على الروابط العرقية أو العائلية، وتمتد عبر الأجيال، وتتميز بوجود هياكل قيادية داخلية تضمن تنظيم المجتمع والحفاظ على قواعده الثقافية والاجتماعية. في السياق الليبي، تلعب القبيلة دورًا سياسيًا واقتصاديًا واضحًا، حيث تتحكم في الموارد المحلية وتؤثر في القرارات المجتمعية، وتتمتع بقدرة على إعادة إنتاج السلطة عبر الزعامة التقليدية والتحالفات المحلية (الجندي، 2020).

2. السلطة

تُعرّف السلطة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الأفراد والمجتمعات وتنظيم الموارد وصنع القرار. وتشمل السلطة في هذا البحث كلاً من السلطة الرسمية التي تُمثلها الدولة، والسلطة التقليدية التي تُمثلها القبيلة. وتعكس دراسة السلطة هنا العلاقة بين القوة التقليدية والشرعية الاجتماعية ومكانتها في النظام السياسي الليبي.

3. إعادة إنتاج السلطة

تشير إعادة إنتاج السلطة إلى العمليات والآليات التي تستخدمها القبائل للحفاظ على نفوذها واستمرارية تأثيرها الاجتماعي والسياسي عبر الأجيال، سواء من خلال الزعامة التقليدية، أو التحالفات السياسية، أو السيطرة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية (القطراني، 2018).

4. البنية القبلية

تُعرّف البنية القبلية بأنها شبكة العلاقات الداخلية للقبيلة، التي تُحدد التسلسل الهرمي للزعامة، ونظم الولاء، والآليات الاجتماعية التي تكفل استمرارية النفوذ القبلي والسيطرة على المجتمع المحلي (الشريف، 2016).

5. الدولة المركزية

تشير الدولة المركزية في هذا البحث إلى المؤسسات الرسمية والهيئات الحكومية الليبية التي تُمثل السلطة الوطنية، وهي القوة السياسية التي تحاول تنظيم المجتمع وفرض القانون والنظام على كامل أراضي الدولة (الفيثوري، 2015).

تاريخ القبيلة ودورها السياسي في ليبيا

المرحلة الأولى: ما قبل الاستعمار

قبل دخول القوى الاستعمارية إلى ليبيا، مثل العثمانيين والإيطاليين، كانت القبيلة تُشكل الوحدة الاجتماعية والسياسية الأساسية في المجتمع الليبي، وتمثل الإطار الذي من خلاله يُنظم الأفراد حياتهم اليومية، ويُدار الأمن والنظام المحلي. كانت القبائل تقوم بدور الدولة الصغيرة، إذ تمتلك هياكل قيادية قائمة على الأعراف والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال، ويُنظر إلى شيوخ القبائل والزعماء التقليديين كرموز للسلطة الشرعية والقوة الرمزية.

كان للقبيلة وظيفة مزدوجة، اجتماعية وسياسية في آن واحد. فمن الناحية الاجتماعية، كانت القبيلة مسؤولة عن حماية الأعضاء، وحل النزاعات الداخلية بين الأسر والأفراد، وتوزيع الموارد المحدودة مثل الأراضي والمراعي والمياه. أما من الناحية السياسية، فقد كانت القبيلة تمتلك القدرة على اتخاذ القرارات الجماعية التي تؤثر على المجتمع بأكمله، وقدرتها على تنظيم المجتمعات المحلية جعلتها لاعباً رئيسياً في مواجهة أي تهديد خارجي.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت القبائل دوراً محورياً في مقاومة الغزاة، خاصة العثمانيين الذين فرضوا وجودهم على الأراضي الليبية منذ القرن السادس عشر، حيث تفاوضت القبائل مع الحاكم العثماني أو قاومتها مباشرة للحفاظ على استقلالها المحلي وحقوقها التقليدية. وقد أظهرت القبائل القدرة على التنظيم العسكري والاجتماعي معاً، مستندة إلى ولاء الأعضاء للأسرة الممتدة وللقبيلة ككل، مما منحها نفوذاً كبيراً على الأرض.

كما أسهمت القبائل في تعزيز الهوية الثقافية والمجتمعية، إذ كانت القيم والموروثات الثقافية تنتقل عبر التعليم القبلي الداخلي، ويُنظر إلى الشرف والولاء القبلي كعنصرين أساسيين لضمان الالتزام بالقوانين والأعراف القبلية. وقد ساعد هذا النظام على خلق نوع من الاستقرار المحلي، حيث كانت القرارات تُتخذ ضمن إطار اجتماعي متماسك يوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع، ويضمن استمرار السلطة التقليدية للزعامة القبلية عبر الأجيال.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو أن القبائل لم تكن مجرد جماعات عائلية، بل هي شبكات معقدة من الولاءات والاتفاقيات القبلية التي ساعدت على توحيد المجتمع المحلي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وجعلتها قوة اجتماعية وسياسية مركزية قبل ظهور الدولة الحديثة. هذا الدور المزدوج، الاجتماعي والسياسي، شكل أساساً لفهم طبيعة السلطة التقليدية في ليبيا وكيفية استمرارها وإعادة إنتاجها لاحقاً في مراحل التاريخ الليبي المختلفة (حميدة، 1998).

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعمار الإيطالي (1911-1943)

مع بدء الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911، واجهت القبائل تحديات كبيرة تمثلت في محاولات السلطة الاستعمارية فرض السيطرة المباشرة على الأراضي الليبية وتقييد الهياكل التقليدية للسلطة المحلية. من منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها صراع بين سلطة مركزية خارجية تسعى لفرض هيمنتها، وقوة اجتماعية محلية – القبيلة – تمتلك القدرة على مقاومة السيطرة وحماية مصالح المجتمع المحلي.

القبائل في هذه المرحلة لم تكن مجرد مجموعات عائلية متفرقة، بل كانت شبكات اجتماعية معقدة تنظم العلاقات الداخلية وتحدد قواعد السلطة والولاء. هذه البنية القبلية أعطتها القدرة على تنظيم المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي، سواء من خلال الحملات المسلحة أو من خلال الاستراتيجيات الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى الحفاظ على الهوية والموارد المحلية. وقد أظهرت القبائل قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف الجديدة، حيث عقدت تحالفات مؤقتة بين بعضها البعض للتصدي للتهديد الخارجي، كما استخدمت المعرفة المحلية بالبيئة والتضاريس لتعزيز قدرتها العسكرية والسياسية.

من منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن تحليل دور القبيلة في هذه المرحلة ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد الاجتماعي:** عملت القبائل على تعزيز الانتماء الاجتماعي والهوية الجماعية في مواجهة الاحتلال، وحافظت على الأعراف والتقاليد التي تضمن ولاء الأعضاء واستمرارية السلطة الداخلية.

- **البعد السياسي:** مثلت القبائل الوحدة السياسية الحقيقية على الأرض، إذ كانت تتخذ القرارات الجماعية المتعلقة بالمقاومة، التفاوض مع الاحتلال، وإدارة الموارد. كما شكلت القبائل سلطة موازية للدولة المستعمرة، تعكس القدرة على إعادة إنتاج السلطة في سياق محلي مستقل عن الهيمنة الأجنبية.

- **البعد الرمزي والثقافي:** لعبت الزعامة التقليدية دوراً مركزياً في هذا السياق، حيث شكل شيوخ القبائل رموزاً للشرعية الاجتماعية والقوة السياسية، وكانوا يمثلون حماية المجتمع المحلي، وإدارة النزاعات الداخلية، والحفاظ على الشرف القبلي. هذه الرمزية أعطت القبائل قدرة على الحفاظ على مكانتها السياسية حتى في مواجهة القوة العسكرية الأجنبية.

كما أن المقاومة القبلية لم تكن مجرد فعل عسكري، بل كانت أيضاً عملية اجتماعية وسياسية تهدف إلى إعادة إنتاج السلطة التقليدية، والحفاظ على القيم والهياكل الاجتماعية التي تضمن الولاء الداخلي والتماسك الجماعي. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار القبائل في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي نموذجاً عملياً لتفاعل السلطة التقليدية مع سلطة خارجية، وكيفية إعادة إنتاجها في ظروف قمعية، وهو ما يعكس مفهوم علم الاجتماع السياسي حول العلاقة بين البنية الاجتماعية والسلطة والسياسات الاستعمارية (قدارة، 2024).

المرحلة الثالثة: فترة الاستقلال ونظام الملكية (1951-1969)

مع إعلان استقلال ليبيا عام 1951، وقيام المملكة الليبية بقيادة الملك إدريس السنوسي، برزت القبائل كلاعب أساسي في المشهد السياسي والاجتماعي، حيث شكلت العمود الفقري لاستقرار الدولة الوليدة في ظل ضعف البنية الإدارية والمؤسساتية. من منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن النظر إلى هذه الفترة

على أنها مرحلة انتقالية تتفاعل فيها السلطة المركزية الحديثة مع السلطة التقليدية المتمثلة في القبائل، ما يخلق نظاماً مزدوجاً للسلطة قائماً على التوازن بين الدولة والقبائل. كانت القبائل تُمثل وحدة سياسية حقيقية على الأرض، إذ استند النظام الملكي إلى تحالفاته مع القبائل الكبرى لضمان الاستقرار في مختلف المناطق، سواء في الصحراء أو في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي. ولعب الولاء القبلي دوراً حاسماً في تعزيز شرعية الدولة، حيث تم استخدامه لضبط النزاعات المحلية، وتأمين الحدود الداخلية، وضمان السيطرة على الموارد الحيوية مثل الأراضي الزراعية والمراعي والمياه. من الناحية الاجتماعية، ساهمت القبائل في نقل القيم التقليدية وتعزيز الانتماء الجماعي، ما أعطى الدولة دعماً غير رسمي في إدارة المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق النائية التي كانت الحكومة المركزية تجد صعوبة في الوصول إليها. أما على الصعيد السياسي، فقد تمكنت القبائل من استخدام نفوذها في البرلمان والهيئات المحلية، حيث كانت بعض الزعامات القبلية تحتفظ بحقائب أو مناصب سياسية أو تُمارس تأثيراً مباشراً على القرارات الحكومية، ما يعكس قدرة القبائل على إعادة إنتاج السلطة ضمن إطار الدولة الرسمية. وقد اعتمدت الدولة الملكية على استراتيجيات عدة لضمان التعاون مع القبائل، منها الاعتراف بالزعامة التقليدية، وإعطاء جزء من السلطة المحلية لهم، والسماح لهم بإدارة الموارد الداخلية ضمن حدود معينة. هذا التوازن بين السلطة الرسمية والسلطة التقليدية أسهم في الحد من النزاعات، وخلق نوع من التوافق الاجتماعي والسياسي، ولكنه في الوقت نفسه أكد استمرار نفوذ القبائل كقوة مستقلة يمكن أن تؤثر في سياسات الدولة وتوجهاتها.

كما لعبت القبائل في هذه الفترة دوراً رمزياً مهماً، إذ كانت الزعامة التقليدية تواصل تمثيل الشرعية الاجتماعية والثقافية، بينما الدولة الحديثة تمثل الشرعية القانونية والمؤسسية. هذا التوازي بين الشرعيتين ساعد على استمرار القدرة القبلية على إعادة إنتاج السلطة، وتعزيز موقعها في الهياكل السياسية والاجتماعية للبلاد، وهو ما جعل القبيلة لاعباً لا غنى عنه في إدارة الصراعات، وتحديد التحالفات، وصنع التوازنات السياسية خلال فترة الاستقلال ونظام الملكية الليبية (الكوت، 2018).

المرحلة الرابعة: مرحلة حكم القذافي (1969-2011)

مع ثورة 1969 وصعود معمر القذافي إلى السلطة، شهدت ليبيا تحولاً جذرياً في العلاقة بين الدولة والقبائل. فقد تبني النظام الجديد سياسات تهدف إلى تقويض النفوذ التقليدي للقبائل وتقليص دور الزعامة القبلية في الحياة السياسية، وذلك في إطار مشروع القذافي المركزي لبناء الدولة الحديثة القائمة على سلطة الفرد والحزب الواحد، ونشر أفكار "الثورة الخضراء" التي ركزت على الوطنية ورفض الانتماءات القبلية الضيقة.

من منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها تجربة صراع بين السلطة الحديثة المركزية والسلطة التقليدية المتمثلة في القبائل. حاول النظام الحد من السلطة القبلية عبر مجموعة من الآليات، منها: السيطرة على الموارد الاقتصادية، فرض هيمنة الدولة على الأراضي والمياه، تقليص دور الشيوخ في الهيئات المحلية، ومصادرة النفوذ الرمزي للزعامة التقليدية. إلا أن القبائل لم تُلغ بالكامل، وظلت قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة في العديد من المناطق، لا سيما في الداخل الليبي والصحراء، حيث اعتمدت الدولة على التحالفات المؤقتة مع بعض القبائل لحل النزاعات المحلية أو إدارة مناطق بعيدة يصعب الوصول إليها.

في هذه المرحلة، اعتمدت القبائل على آليات غير مباشرة لإعادة إنتاج السلطة، منها الحفاظ على الولاء الداخلي من خلال العادات والتقاليد، وتعزيز الزعامة الرمزية، والسيطرة على بعض الموارد المحلية التي لم تصل إليها الدولة بالكامل، إضافة إلى بناء تحالفات بين القبائل وبعضها البعض أو مع جهات محلية وعسكرية نافذة. وقد أدى هذا التكيف إلى استمرار قوة القبائل في التأثير على السياسة المحلية رغم محاولات الدولة الحد من سلطتها، ما يعكس القدرة القبلية على البقاء وإعادة إنتاج السلطة في ظل ضغط السلطة المركزية.

كما لعبت القبائل دوراً في إدارة الصراعات الداخلية على المستوى المحلي، مثل النزاعات على الأراضي والمياه، والحفاظ على الأمن الاجتماعي في المناطق النائية. وقد ساعدت هذه الوظائف على تعزيز شرعية

الزعامة التقليدية، حيث أصبح شيوخ القبائل هم القائمون على حل النزاعات وتحقيق الاستقرار المجتمعي، ما منحهم القدرة على التأثير في السياسة حتى ضمن الدولة المركزية القوية نسبياً. وعلى المستوى الرمزي والثقافي، حافظت القبائل على عناصر الهوية والانتماء الاجتماعي التي تمنحها القدرة على التعبئة الجماعية وإعادة إنتاج السلطة، الأمر الذي ساهم في إبقاء مكانتها السياسية والاجتماعية رغم القمع السياسي ومحاولات الدولة المركزية تقويض دورها. ومن هذا المنظر، يمكن اعتبار هذه المرحلة نموذجاً واضحاً لتفاعل السلطة الحديثة مع البنية التقليدية للسلطة، وكيف يمكن للقبائل إعادة إنتاج نفوذها السياسي والاجتماعي رغم محاولات التهميش (كرفاع، 2023).

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد 2011

بعد سقوط نظام القذافي في 2011، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من الصراع السياسي والاجتماعي، شهدت فيها الدولة تفككاً جزئياً وضعفاً كبيراً في المؤسسات المركزية، مما أعاد إلى الواجهة الدور التقليدي للقبائل كلاعب أساسي في إعادة إنتاج السلطة. من منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن فهم هذه المرحلة على أنها فترة فراغ سلطوي أعادت فيها القبائل إنتاج نفوذها السياسي والاجتماعي، وأصبحت الفاعل الحاسم في التوازنات المحلية والإقليمية.

في غياب سلطة مركزية قوية، تمكنت القبائل من استعادة السيطرة على مناطق واسعة، وتنظيم المجتمع المحلي عبر الزعامة التقليدية والرمزية، مع استمرار التمسك بالقيم والأعراف التي تؤكد الولاء الداخلي. كما أصبحت القبائل قوة محورية في إدارة الموارد المحلية، سواء الاقتصادية أو الأمنية، بما في ذلك السيطرة على الطرق والموانئ والمناطق النفطية في بعض الحالات، ما منحها القدرة على التفاوض مع القوى السياسية الجديدة والمؤسسات الرسمية الهشة.

وقد لعبت القبائل دوراً مباشراً في السياسة الوطنية من خلال تشكيل تحالفات محلية أو المشاركة في المشهد الانتخابي، فضلاً عن تشكيل ميليشيات محلية كانت جزءاً من الصراع على السلطة بعد 2011. وأصبح دور القبائل في هذه المرحلة متعدد الأبعاد: اجتماعي، حيث تحافظ على الانتماء والهوية الجماعية؛ سياسي، حيث تؤثر في مراكز القرار والتحالفات؛ واقتصادي، حيث تتحكم في الموارد الحيوية.

الزعامة التقليدية للقبائل كانت عنصراً حاسماً في إعادة إنتاج السلطة، حيث ساهم شيوخ القبائل في إدارة النزاعات المحلية، وفرض القانون العرفي في بعض المناطق، والتأثير على موازين القوى بين الفصائل المختلفة. وبذلك، أصبحت القبائل جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي، يوازن بين السلطة الرسمية المتمثلة في مؤسسات الدولة الضعيفة، والسلطة المحلية القائمة على الولاءات والعلاقات القبلية.

من منظور علم الاجتماع السياسي، تمثل مرحلة ما بعد 2011 نموذجاً حياً لفهم كيفية إعادة إنتاج السلطة التقليدية في سياق فراغ سياسي، وكيفية تأثير البنية الاجتماعية القبلية في إعادة تشكيل النظام السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. كما تبرز هذه المرحلة أهمية فهم دور القبيلة في استقرار المجتمع، وإدارة الصراعات، وتأثيرها على عملية بناء الدولة، بما يوضح العلاقة المعقدة بين السلطة التقليدية والسلطة الحديثة في ليبيا المعاصرة (المسبار للدراسات والبحوث، 2014).

آليات القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا

تلعب القبائل في ليبيا دوراً محورياً في إعادة إنتاج السلطة عبر مجموعة من الآليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تضمن استمرار نفوذها عبر الأجيال، خاصة في ظل ضعف الدولة المركزية ومؤسساتها الرسمية. ويمكن تصنيف هذه الآليات كما يلي:

1. التحالفات القبلية والسياسية

تستفيد القبائل من قدرتها على عقد التحالفات مع قبائل أخرى أو مع القوى السياسية والعسكرية المحلية. تُساعد هذه التحالفات في تعزيز النفوذ، وحماية المصالح، والمساهمة في صنع القرار السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. ويُعتبر هذا النوع من التحالفات وسيلة فعالة لضمان الاستقرار الداخلي للقبيلة، وإعادة إنتاج سلطتها من خلال شبكة من الولاءات المتبادلة، إذ تُستخدم التحالفات لتوحيد الصفوف أمام المنافسين أو القوى الخارجية.

2. السيطرة على الموارد الاقتصادية

تستخدم القبائل التحكم في الموارد الاقتصادية المحلية، مثل الأراضي، والمراعي، والمياه، وبعض الموارد النفطية والخدمية، كوسيلة لإعادة إنتاج السلطة. تُمكنها هذه السيطرة من ممارسة النفوذ على المجتمعات المحلية، إذ ترتبط الولاءات بالقدرة على الوصول إلى هذه الموارد. كما أن توزيع الموارد بطريقة استراتيجية يساعد في تعزيز مكانة الزعامة التقليدية وضمان الولاء الداخلي، مما يُعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل القبيلة.

3. الزعامة التقليدية والشرعية الرمزية

تُمثل الزعامة التقليدية والرمزية للقبائل أحد أهم أدوات إعادة إنتاج السلطة. إذ يعتمد شيوخ القبائل على التقاليد والأعراف التي تمنحهم شرعية قوية، ويقومون بدور الوسيط في حل النزاعات المحلية، واتخاذ القرارات الجماعية، وإدارة الموارد. هذه الشرعية الرمزية تجعل الزعماء قادرين على التأثير في مراكز القوة المحلية، وتمنح القبيلة القدرة على إعادة إنتاج نفوذها باستمرار عبر الأجيال.

4. الدور الاجتماعي والثقافي

تلعب القبائل دوراً اجتماعياً وثقافياً مهماً في إعادة إنتاج السلطة من خلال الحفاظ على القيم والعادات التي تضمن الولاء والانتماء للجماعة. يتم نقل هذه القيم من جيل إلى جيل، ما يضمن استمرارية الهياكل التقليدية للسلطة. كما تُستخدم التقاليد والطقوس الاجتماعية لتعزيز مكانة الزعامة وشرعيتها أمام الأعضاء، مما يجعل السلطة القبلية مستدامة على المدى الطويل.

5. إدارة الصراعات والنزاعات المحلية

تتمتع القبائل بقدرة كبيرة على إدارة الصراعات المحلية سواء داخل القبيلة نفسها أو بين القبائل المختلفة. من خلال الوساطة والصلح وإصدار القرارات العرفية، يمكن للقبيلة التحكم في المشهد الاجتماعي والسياسي، ما يعزز نفوذها ويضمن استمرار السلطة التقليدية في غياب أو ضعف الدولة المركزية.

6. النفوذ السياسي المباشر

في مرحلة ما بعد 2011، استخدمت بعض القبائل نفوذها السياسي المباشر عبر المشاركة في العملية الانتخابية، أو التأثير على تشكيل الحكومات المحلية، أو التفاوض مع الفصائل المسلحة. تُظهر هذه الآلية كيف يمكن للقبائل تحويل السلطة الاجتماعية إلى قوة سياسية رسمية، مما يُعزز قدرتها على إعادة إنتاج السلطة على نطاق أوسع (العقوري، 2010).

القبيلة والدولة: التفاعلات والاحتكاك

تُعد العلاقة بين القبيلة والدولة في ليبيا أحد أهم مفاصل فهم البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، حيث تُمثل القبيلة كياناً اجتماعياً وسياسياً قائماً على الولاءات الداخلية والروابط التقليدية، بينما تُمثل الدولة السلطة المركزية الحديثة التي تسعى إلى فرض القانون والنظام على المجتمع بأكمله. ومن منظور علم الاجتماع السياسي، فإن هذه العلاقة يمكن وصفها بأنها تفاعلية ومعقدة، تجمع بين التعاون أحياناً والصراع أحياناً أخرى، وهو ما يظهر بوضوح في مختلف المراحل التاريخية الليبية.

قبل الاستعمار، كانت القبيلة هي السلطة الفعلية على الأرض، تتخذ القرارات الجماعية، وتُنظم النزاعات الداخلية، وتوزع الموارد. ومع ظهور الدولة المركزية، سواء خلال الاستقلال أو فترة الملكية، بدأ نوع من التفاعل بين السلطة التقليدية والسلطة الحديثة. حاولت الدولة المركزية استخدام القبائل كقوة داعمة لضمان استقرار المناطق النائية والتحكم في الموارد، وفي المقابل كانت القبائل تحصل على اعتراف بزعيمها ونفوذها الرمزي والاجتماعي. يعكس هذا التفاعل مبدأ "السلطة المزدوجة" حيث تتوازي الشرعية التقليدية للقبائل مع الشرعية القانونية للدولة.

خلال فترة حكم القذافي، ظهرت جوانب الصراع والاحتكاك بوضوح. فقد حاول النظام الجديد تقويض النفوذ القبلي من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية وإضعاف دور الزعامة التقليدية، لكنه لم يتمكن من إلغاء تأثير القبائل على الأرض بالكامل. استمرت القبائل في ممارسة نفوذها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفاظ على الولاءات الداخلية، وتعزيز الزعامة الرمزية، وإدارة النزاعات المحلية. يوضح هذا

الصراع بين الدولة والقبيلة قدرة القبيلة على إعادة إنتاج السلطة في ظل الضغوط المركزية، ويُظهر كيف يمكن للسلطة التقليدية البقاء والتكيف مع التغيرات السياسية.

في مرحلة ما بعد 2011، ازدادت أهمية العلاقة بين القبيلة والدولة، حيث أدى انهيار السلطة المركزية إلى فراغ سياسي مكن القبائل من استعادة نفوذها بشكل أكبر. أصبحت القبائل لاعبًا محوريًا في التوازنات السياسية بين المكونات المحلية المختلفة، وساهمت في إدارة الموارد المحلية وتأمين الاستقرار في مناطق عديدة، مع التأثير المباشر على العملية السياسية من خلال التحالفات والمشاركة في الانتخابات المحلية. من منظور علم الاجتماع السياسي، فإن هذه المرحلة تُظهر كيف يمكن للقبائل استخدام قوتها الاجتماعية والاقتصادية والرمزية لإعادة إنتاج السلطة، حتى في غياب الدولة القوية، مع استمرار التفاعل والاحتكاك بين القوتين.

يُظهر من دراسة العلاقة بين القبيلة والدولة أن هناك آليات متعددة للتفاعل: أولاً، التعاون من خلال تحالفات استراتيجية بين الدولة والقبائل لضمان الاستقرار. ثانياً، الصراع حول الموارد والسيطرة السياسية، حيث تسعى كل قوة لفرض نفوذها على الأخرى. ثالثاً، التكيف، إذ تستخدم القبائل استراتيجيات مرنة للحفاظ على سلطتها في مواجهة التغيرات السياسية أو الاقتصادية. تشير كل هذه الآليات إلى أن العلاقة بين القبيلة والدولة ليست ثابتة، بل ديناميكية ومتغيرة بحسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أن الاحتكاك بين القبيلة والدولة يُظهر تأثيره على استقرار المجتمع الليبي، إذ يمكن أن يؤدي إلى نزاعات مسلحة أو صراعات على النفوذ عند فشل التوازن بين السلطة التقليدية والسلطة المركزية. وفي المقابل، يمكن لهذه العلاقة أن تساهم في تعزيز الاستقرار إذا ما نجحت الدولة في دمج القبائل ضمن هيكلها الرسمية مع الحفاظ على دورها الرمزي والاجتماعي. من هذا المنظور، تعد دراسة التفاعلات بين القبيلة والدولة مفتاحاً لفهم طبيعة السلطة في ليبيا، وكيفية إدارة الصراعات، وبناء نموذج للتعايش بين السلطة التقليدية والحديثة بما يضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي (أو غلو، 2016).

القبيلة والصراعات المسلحة

تلعب القبائل في ليبيا دورًا مزدوجًا في الصراعات المسلحة، حيث تتحول أحيانًا من قوة اجتماعية سلمية إلى لاعب رئيسي في التوازنات العسكرية والسياسية، خاصة في ظل ضعف الدولة المركزية وغياب سلطة مؤسساتية قوية. ومن منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن فهم هذا الدور من خلال تحليل العلاقة بين الولاءات القبلية، الزعامة التقليدية، والسلطة المحلية، إذ تتحرك القبيلة ضمن شبكة من الولاءات والاتفاقيات التي تُحدد قواعد الاشتباك والحماية والهيمنة على الأرض.

بعد عام 2011، برزت القبائل كأحد الفاعلين الرئيسيين في المشهد الأمني والسياسي، حيث ساهمت في تشكيل الميليشيات المحلية، وإدارة النزاعات المسلحة، والمشاركة في التحالفات الإقليمية والمحلية. على سبيل المثال، لعبت قبائل مثل المردة وورقلة في الجنوب والترحونة في الغرب أدوارًا حاسمة في الصراع على الموارد والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، بما في ذلك الطرق الحيوية والموانئ النفطية. وقد استخدمت هذه القبائل نفوذها الاجتماعي لتنظيم المجتمعات المحلية ودعم قواتها المسلحة، مما يعكس قدرة القبيلة على إعادة إنتاج السلطة من خلال القوة العسكرية بجانب النفوذ التقليدي.

تلعب القبيلة أيضًا دور الوسيط في النزاعات المسلحة بين الفصائل المختلفة، حيث تعتمد الأطراف المتصارعة على شيوخ القبائل لإتمام صفقات التهدئة أو الوساطة في حالات النزاع على الأراضي والموارد. وتبرز هذه الوظيفة في مناطق مثل بنغازي ودرنة، حيث قامت القبائل بتخفيف حدة الاشتباكات وتأمين طرق التجمع المدني، ما يوضح كيف يمكن للسلطة التقليدية أن تعمل كحلقة وصل بين المجتمع والفواعل المسلحة، وتساهم في إدارة الصراع بطريقة تُقلل من تدمير البنية الاجتماعية.

من ناحية أخرى، يمكن أن تتحول القبيلة إلى طرف نشط في النزاع، خاصة عند شعورها بتهديد مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو الرمزية. ففي الجنوب الليبي، على سبيل المثال، أدى النزاع بين قبائل التبو وأولاد سليمان إلى مواجهات مسلحة حول السيطرة على الموارد النفطية والطرق التجارية، ما أبرز قدرة القبائل على استخدام القوة المسلحة كأداة لإعادة إنتاج نفوذها السياسي والاجتماعي، والتفاوض مع الفواعل الأخرى على الأرض.

من منظور علم الاجتماع السياسي، يُظهر دور القبيلة في الصراعات المسلحة أن السلطة القبلية لا تقتصر على الجانب الرمزي أو الاجتماعي، بل تشمل القدرة على التعبئة العسكرية والتحكم في الأرض والموارد، وهو ما يُتيح للقبيلة استدامة نفوذها السياسي في غياب الدولة الفاعلة. كما يُشير إلى أن العلاقة بين القبيلة والدولة في هذا السياق تظل معقدة، إذ يمكن أن تكون القبيلة داعمة أو منافسة للسلطة الرسمية، بحسب المصالح والتوازنات المحلية.

أخيراً، تُعد الصراعات المسلحة وسيلة للقبائل لإعادة إنتاج السلطة التقليدية في ليبيا، حيث تضمن هذه المشاركة العسكرية استمرار الاعتراف المحلي بالزعامة التقليدية، وتُعزز النفوذ الاجتماعي والسياسي للقبيلة على حساب الفواعل الأخرى. ومن هنا، يظهر أن دراسة دور القبائل في الصراعات المسلحة ضروري لفهم ديناميات السلطة في ليبيا، والعلاقة المتشابكة بين البنية التقليدية للسلطة، والسلطة المركزية الحديثة، والصراع على الموارد والنفوذ (المجذوب، 2019).

القبيلة والتحويلات السياسية بعد 2011

شهدت ليبيا بعد عام 2011 تحولات سياسية عميقة نتيجة سقوط النظام المركزي بقيادة معمر القذافي، وما تلاه من فراغ سياسي وانقسام مؤسسات الدولة. في هذا السياق، لعبت القبائل دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي، حيث استغلت ضعف السلطة المركزية واستفادت من شبكات الولاءات التقليدية لتعزيز نفوذها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

أحد أبرز التحويلات كان ظهور القبيلة كلاعب أساسي في التوازنات السياسية الجديدة. فقد ساهمت القبائل في تشكيل التحالفات المحلية، وتأثيرها على العملية الانتخابية، وملء الفراغ الأمني عبر تشكيل ميليشيات محلية. على سبيل المثال، لعبت قبائل الزنتان وورفلة والمزدة أدواراً سياسية واضحة في طرابلس وبنغازي، حيث سيطرت على مناطق استراتيجية وساهمت في صياغة مراكز القرار المحلية، بما يعكس قدرة القبائل على تحويل النفوذ الاجتماعي التقليدي إلى قوة سياسية رسمية (الشاعري، 2021).

من منظور علم الاجتماع السياسي، يمكن فهم هذا الدور على أنه عملية إعادة إنتاج السلطة التقليدية ضمن سياق سياسي حديث متغير، حيث تجمع القبيلة بين الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد حافظت الزعامة التقليدية على شرعيتها الرمزية، فيما استغلت الموارد الاقتصادية والمحلية لإعادة إنتاج نفوذها، ما مكنها من التأثير المباشر على القرارات الحكومية والتحالفات السياسية في مختلف المناطق.

كما لعبت القبائل دور الوسيط في النزاعات المسلحة والسياسية بين الفصائل المختلفة، وهو ما ساعد في تقليل حدة الصراع في بعض المناطق مثل الجنوب وشرق ليبيا. وقد برز هذا الدور في إدارة النزاعات على الموارد، وحماية المجتمعات المحلية، وضمان الولاءات الداخلية، بما يعكس قدرة القبيلة على الاستمرار كقوة مؤثرة في مرحلة انتقالية معقدة (الزنتاني، 2022).

أظهرت التحويلات السياسية بعد 2011 أيضاً مرونة القبائل في التكيف مع الظروف الجديدة، حيث قامت بعض القبائل بتأسيس أحزاب سياسية أو المشاركة في الانتخابات، بينما احتفظت أخرى بالتركيز على النفوذ المحلي والرمزي. هذه المرونة ساعدت القبائل على إعادة إنتاج السلطة بطريقة تضمن استمرار نفوذها في ظل غياب الدولة الفاعلة، مما يوضح العلاقة المعقدة بين السلطة التقليدية والسلطة الحديثة في ليبيا (الحاسي، 2015).

أخيراً، يمكن القول إن التحويلات السياسية بعد 2011 لم تُقلل من دور القبائل، بل عززته، حيث أصبحت القبيلة لاعباً أساسياً في إدارة العملية السياسية، وضمان التوازنات المحلية، وتأثيرها على الأمن والاستقرار الاجتماعي. ومن هذا المنظور، تُظهر دراسة القبائل بعد 2011 كيف يمكن للبنى التقليدية أن تتكيف مع التحويلات الحديثة وتستمر في إعادة إنتاج السلطة ضمن سياق سياسي معقد ومتغير (الزنتاني، 2022).

النتائج

1. استمرار النفوذ القبلي عبر المراحل التاريخية

أظهرت الدراسة أن القبائل في ليبيا حافظت على نفوذها الاجتماعي والسياسي منذ ما قبل الاستعمار وحتى مرحلة ما بعد 2011. وقد لعبت القبيلة دوراً مزدوجاً، اجتماعياً وسياسياً، من خلال إدارة

- النزاعات الداخلية، وحماية المجتمعات المحلية، والمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، مما يعكس قدرتها على إعادة إنتاج السلطة عبر الزمن.
2. القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية
أثبتت القبائل مرونة كبيرة في التكيف مع التحولات السياسية، سواء في ظل الدولة الملكية، أو النظام المركزي خلال حكم القذافي، أو في المرحلة الانتقالية بعد 2011. وقد استخدمت القبائل آليات متعددة مثل التحالفات، السيطرة على الموارد، والزعامة الرمزية لضمان استمرار نفوذها، سواء في دعم الدولة أو مواجهة محاولات تقويض سلطتها.
 3. القبيلة كعنصر فاعل في التوازنات السياسية
أظهرت النتائج أن القبائل كانت ولا تزال لاعباً محورياً في التوازنات السياسية الليبية. فبعد 2011، ساهمت القبائل في تشكيل التحالفات المحلية، وتأثيرها على العملية الانتخابية، وإدارة النزاعات المسلحة، ما يُبرز دورها في إعادة إنتاج السلطة التقليدية وتحويلها إلى قوة سياسية فعلية.
 4. آليات إعادة إنتاج السلطة
حددت الدراسة مجموعة من الآليات الفعالة التي تستخدمها القبائل لإعادة إنتاج السلطة، وهي:
 - التحالفات القبلية والسياسية لتوحيد الصفوف أمام الفواعل المحلية أو الأجنبية.
 - السيطرة على الموارد الاقتصادية مثل الأراضي والمياه والمواقع الحيوية.
 - الزعامة التقليدية والشرعية الرمزية التي تمنح القادة القدرة على التأثير داخل المجتمع.
 - إدارة الصراعات والنزاعات المحلية من خلال الوساطة والصلح والقرارات العرفية.
 - الدور الاجتماعي والثقافي في الحفاظ على الولاء والانتماء الجماعي.
 5. التفاعل والاحتكاك مع الدولة
أظهرت النتائج أن العلاقة بين القبيلة والدولة ليست ثابتة، بل ديناميكية، حيث تتراوح بين التعاون والصراع والاحتكاك حسب المصالح والظروف السياسية. وقد أدى هذا التفاعل إلى خلق نظام مزدوج للسلطة، يجمع بين الشرعية التقليدية للقبيلة والشرعية القانونية للدولة.
 6. القبيلة وسلطة المجتمع المدني بعد 2011
في مرحلة ما بعد 2011، أصبحت القبائل محوراً لاستقرار المجتمع، إذ ساهمت في إدارة النزاعات، حماية المجتمعات المحلية، وضمان الاستقرار النسبي في مناطق كثيرة، خاصة في غياب سلطة الدولة الفاعلة. كما ساعدت على نقل السلطة الاجتماعية التقليدية إلى المجال السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات والتحالفات السياسية.

التوصيات

- استناداً إلى نتائج الدراسة وتحليل العلاقة بين القبيلة والدولة في مختلف المراحل التاريخية، توصلت الورقة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تُسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا:
1. دمج القبائل في العملية السياسية الرسمية
ينبغي أن تعمل الدولة على تطوير آليات دمج القبائل في الهياكل السياسية الرسمية، مثل المجالس المحلية والبرلمان، لضمان مشاركة فعالة وتأثير إيجابي للزعامة التقليدية في صنع القرار، بما يحقق التوازن بين السلطة التقليدية والسلطة الحديثة.
 2. الاعتراف بالزعامة التقليدية ودورها الرمزي
ينبغي للحكومة والمجتمع المدني الاعتراف بدور الزعامة التقليدية في إدارة النزاعات المحلية وحماية المجتمع، مع تطوير أطر قانونية تحافظ على هذا الدور دون تعارض مع السلطة المركزية، مما يُعزز شرعية القبيلة واستقرار المجتمعات المحلية.
 3. تطوير آليات التعاون بين الدولة والقبائل
يُنصح بإنشاء برامج وسياسات تُشجع على التعاون بين الدولة والقبائل، مثل الشراكات لإدارة الموارد المحلية (الأراضي، المياه، المراعي)، وتنظيم صراعات النفوذ، ما يُسهم في الحد من النزاعات وتحقيق الاستقرار المحلي.

4. تعزيز دور القبيلة في الوساطة وحل النزاعات
ينبغي الاستفادة من خبرة القبائل في الوساطة التقليدية لحل النزاعات المحلية والإقليمية، ودمج هذه الخبرات في أطر مؤسسية مُعترف بها رسميًا، بما يُقلل من الاحتكاك مع الدولة ويُسهل في بناء الثقة بين الفواعل المختلفة.
5. دعم التعليم والتثقيف السياسي داخل المجتمعات القبلية
ينبغي تطوير برامج تعليمية وتثقيفية لتعزيز الوعي السياسي والمواطنة بين أفراد القبائل، مع الحفاظ على الهوية الثقافية، ما يساعد على دمج القيم التقليدية مع القيم الوطنية ويُقلل من النزاعات الناتجة عن الولاءات القبلية الضيقة.
6. تشجيع البحث الميداني المستمر حول دور القبيلة
يُنصح بدعم الدراسات والبحوث الميدانية التي تتناول دور القبائل في إعادة إنتاج السلطة والسياسة المحلية، بما يُوفر بيانات حديثة ودقيقة تساعد صانعي القرار على تطوير سياسات قائمة على فهم دقيق للواقع الاجتماعي والسياسي الليبي.
7. الحد من النزاعات المسلحة من خلال إشراك القبائل
يمكن الاستفادة من القبائل كآلية لإدارة النزاعات المسلحة والسيطرة على المناطق غير الآمنة، من خلال برامج تعاون مع الدولة والقوات الأمنية الرسمية، بما يُساهم في تقليل الصراعات وحماية المدنيين.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن القبائل الليبية تُمثل عنصرًا محوريًا في البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد، فهي ليست مجرد كيان تقليدي قائم على الولاءات الأسرية والعادات، بل قوة قادرة على التأثير في صنع القرار، وإدارة النزاعات، وإعادة إنتاج السلطة على المستويين المحلي والوطني. عبر المراحل التاريخية المختلفة، بدءًا مما قبل الاستعمار، مرورًا بفترة الاستعمار الإيطالي، والاستقلال ونظام الملكية، وصولًا إلى حكم القذافي وما بعد 2011، تبيّن أن القبائل حافظت على قدرتها على التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستخدمة شبكات الولاءات، والزعامات التقليدية، والتحالفات الاستراتيجية، والسيطرة على الموارد، والقدرة على إدارة النزاعات، كآليات لإعادة إنتاج السلطة.

كما أظهرت الورقة أن العلاقة بين القبيلة والدولة ديناميكية ومعقدة، تتراوح بين التعاون والاحتكاك والصراع حسب الظروف السياسية والاقتصادية. في فترات ضعف الدولة، مثل مرحلة ما بعد 2011، أصبح دور القبائل أكثر وضوحًا، حيث لعبت دورًا في التوازنات السياسية، وإدارة النزاعات المسلحة، وتأمين الاستقرار المحلي، مما يعكس قدرتها على إعادة إنتاج السلطة التقليدية وتحويلها إلى قوة سياسية فاعلة في بيئة حديثة.

تشير النتائج أيضًا إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفهم دور القبائل وآليات تأثيرها، وإدماجها بشكل إيجابي في المؤسسات الرسمية مع الاعتراف بالزعامات التقليدية ودورها الرمزي والاجتماعي. كما تُوضح الدراسة أن تعزيز التعاون بين الدولة والقبائل، والاستفادة من خبرتها في الوساطة وإدارة النزاعات، ودعم التعليم السياسي والمواطنة، يمكن أن يُساهم في بناء دولة أكثر استقرارًا وشمولية.

في الختام، تؤكد الورقة أن القبيلة ليست عقبة أمام الدولة الحديثة، بل هي عنصر استراتيجي يمكن أن يدعم إعادة إنتاج السلطة، وتحقيق التوازن السياسي والاجتماعي، وضمان استدامة الأمن والاستقرار في ليبيا، إذا ما تم التعامل معها بوعي واستراتيجية مدروسة تستند إلى فهم معمق للبنية الاجتماعية والسياسية التقليدية والمعاصرة في البلاد.

المراجع

1. أوغلو، محمد ياسين. (2016). القبيلة والدولة في شمال أفريقيا: ليبيا نموذجًا. القاهرة: دار الفكر العربي.

2. الجندي، محمد. (2020). شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على العلاقات الأسرية والسياسية في ليبيا. القاهرة: دار النهضة العربية.
3. الحاسي، حسن محمد. (2015). التوازنات القبلية وبناء الدولة في ليبيا. طرابلس: دار الرواد.
4. حميدة، علي عبد اللطيف. (1998). المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: الأصول الاجتماعية والثقافية والسياسية لحركات المقاومة 1830-1932. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. الزنتاني، فرج السنوسي. (2022). القبيلة والصراع السياسي في ليبيا بعد 2011. بنغازي: مركز الدراسات الاستراتيجية.
6. صالح، خالد. (2013). التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا بعد الثورة. طرابلس: دار الأمل للنشر.
7. الشاعر، إدريس حسن. (2021). البنية القبلية في ليبيا وأثرها في التفاعلات السياسية. البيضاء: جامعة عمر المختار.
8. الشريف، علي. (2016). التاريخ السياسي للقبائل الليبية من الاستعمار الإيطالي إلى ما بعد 2011. بنغازي: مركز الدراسات الليبية.
9. العقوري، سالم مفتاح. (2010). القبيلة والتحولات الاجتماعية في ليبيا. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
10. الفيتوري، عبد الله. (2015). السلطة التقليدية والحديثة في ليبيا: القبيلة والدولة. طرابلس: دار الفكر العربي.
11. القطراني، أحمد. (2018). القبيلة والسلطة في ليبيا: دراسة اجتماعية وسياسية. طرابلس: دار ليبيا للكتاب.
12. الكوت، البشير علي. (2018). الدور السياسي للقبيلة في ليبيا. الجزائر: جامعة الوادي.
13. المجذوب، عبد السلام. (2019). القبيلة والسلطة في ليبيا: قراءة في البنى الاجتماعية والسياسية. طرابلس: منشورات جامعة طرابلس.
14. مركز المسبار للدراسات والبحوث. (2014). ليبيا: الدين والقبيلة والسياسة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
15. قدارة، فاتح رجب. (2024). القبيلة الليبية والسلطة في القرن التاسع عشر: من التمرد إلى الاحتواء. الزاوية: كلية الآداب – جامعة الزاوية.
16. كرفاع، المبروك خليفة. (2023). التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2022. مجلة أبحاث سياسية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.